

أشرف السيد مصطفى كامل النابلي، محافظ البنك المركزي التونسي يوم الخميس 05 ماي 2011 على حوار مع عدد من رجال الأعمال ورؤساء المؤسسات الاقتصادية والمستثمرين نظمه المعهد العربي لرؤساء المؤسسات. وقد أعلن خلاله أن الإنتاج الصناعي التونسي تراجع خلال الأشهر الأربعة الأولى من 2011 بنسبة 12 بالمائة (مقارنة بنفس الفترة من 2010) فيما سجلت صادرات الصناعات المعملية نموا بنسبة 11,6 بالمائة.

وأوضح أن كثيرا من المستثمرين خيروا تأجيل إنجاز الاستثمارات في انتظار وضوح الرؤية حول ما سيكون عليه الوضع السياسي والأمني مستقبلا لكنه استدرك قائلا إن هناك "بداية رجوع ثقة المستثمرين في تونس".

ولاحظ أن هناك مؤشرات لمعاودة ارتفاع استهلاك الأسر قائلا إن الأسر عاودت التوجه نحو الاقتراض من البنوك بما من شأنه رفع الاستهلاك وحفز الطلب الداخلي. كما اعتبر أن رفع الأجور يمكن أن يساهم أيضا في رفع استهلاك الأسر.

وفي سياق حديثه عن الوضع الاقتصادي منذ بداية السنة، أكد محافظ البنك المركزي التونسي أن دقة المرحلة تقتضي تضافر الجهود من حكومة وبنوك ومستثمرين أو أصحاب المؤسسات.

ومن جهة أخرى، أفاد أنه تم خلال الفترة المنقضية من العام الجاري تسجيل تراجع في أداء النشاط السياحي بنسبة تتراوح بين 45 و50 بالمائة وفي حركة نقل المسافرين بنسبة 25 بالمائة.

وأضاف أن قطاع المناجم والفسفاط سجل تراجعا بنسبة 53 بالمائة. وقال إن العجز الجاري لميزان الدفوعات يبلغ 2,5 بالمائة مقارنة بالناتج الداخلي الخام (نفس مستوى 2010) فيما تبلغ النسبة الحالية للتضخم 3 بالمائة.

ولاحظ أن التحويلات المالية للتونسيين المقيمين بالخارج تراجعت إلى حد شهر أبريل 2011 بنسبة 12,5 بالمائة معتبرا أن هذا التقهقر يعث على "الحيرة".

وذكر أن احتياطي تونس الحالي من العملة الأجنبية تقلص ليلبلغ 10,5 مليارات دينار تونسي، أي ما يكفي لتمويل الواردات 118 يوما.

وأشار إلى أن "المساعدات للاقتصاد" (القروض البنكية الموجهة لتمويل الاقتصاد) بلغت نسبة 3,7 بالمائة خلال الأشهر الأربعة الأولى من سنة 2011 مقابل 3,9 بالمائة خلال نفس الفترة من 2010.

وتطرق محافظ البنك المركزي إلى تراجع الطلب الداخلي بسبب الانخفاض "الفجئي" في استهلاك الأسر التونسية وتوقف المؤسسات عن الاستثمار نتيجة "الشكوك" و"القلق" بشأن ما ستؤول إليه الأوضاع مستقبلا.

وأرجع السيد مصطفى كمال النابلي أسباب الوضع الاقتصادي "الصعب" الذي تعيشه البلاد حاليا إلى تداعيات "الزلازل السياسي" الذي أحدثته ثورة 14 جانفي 2011 وما تلاها من "هزات ارتدادية" (انعدام الأمن والإضرابات العمالية والحركات الاحتجاجية و المطالبة..) إضافة إلى الأزمة التي تعيشها ليبيا منذ منتصف فيفري 2011.

وذكر أن أزمة ليبيا "فاقت" من الأوضاع لأنها أثرت على نشاط المؤسسات الاقتصادية التونسية المصدرة نحو هذا البلد وعلى حركة توافد السياح الليبيين نحو تونس. ونصح محافظ البنك المركزي في هذا السياق بإيلاء اهتمام خاص لاستقطاب السياح من الجزائر التي تعتبر مزودا هاما لتونس بالسياح.

وقال إن "التحدي الكبير اليوم هو الحفاظ على نسيج المؤسسات الاقتصادية القائمة وإحداث استثمارات جديدة" مشددا على أن نجاح عملية الانتقال الديمقراطي في تونس مرتبط ارتباطا وثيقا بالنجاح الاقتصادي.

وأضاف السيد مصطفى كمال النابلي أنه "لا أحد يعلم ما سيكون عليه الوضع بعد 6 أشهر" وأنه من الأفضل تجاوز حالة الانتظار والقلق على المستقبل والتوجه نحو العمل الذي به فقط يتحقق النجاح الاقتصادي.